Email:14october@14october.com

الاصطفاف الوطني وتكاتف الجهود المخلصة مقياس الوفاء للثورة وشرط أساسي لبلوغ الآمال السامية للشعب وللوطن

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

الأثنين 13 سبتمبر 2008 م - العدد (14260) السنة الأربعون

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

سنتنا وشيعتنا ووجوب الابتعاد عن التاريخ

يروي أحد الوجهاء المعروفين في العراق من غير المسلمين، أنه بعد محاورات ولقاءات مع بعض أصدقائه المسلمين العراقيين، اقتنع بالإسلام وقبل دعوتهم وأراد الدخول في دينهم. ولما وقف في حفل مشهود لإشهار إسلامه بحضور كل الطوائف طلب منه التلفظ بالشهادة، ولما عزم على ذلك، أوعز إليه أهل السنة بالتوقف عند ذكر محمد رسول الله، وألزمه الشيعة بإكمال الشهادة بأن عليا ولي الله!

الحالة الطائفية في العراق أدخلت الأمة أحد المسارات الخطيرة التي تضرب وجودها بوصفها وحدة يتزعمها رسول واحد ويجمعها كتاب واحد وتحمل عنوانا واحدا تحت يافطة مشتركة واحدة

وكثر الضجيج والصياح بين الطرفين وأخذ كل طرف يؤكد صحة روايته ونقص رواية الآخر ونسي الجميع أخانا وكثرت المحاجات والمناظرة، فانسل صاحبنا من المجمع تاركا الناس وغوغاءهم وصخبهم والدين وشأنه وأهله!

استدعيَ التاريخ فجاء بجحافله كلها وزواياه الرمادية والمظلمة، وحضر معه الوعي المنقوص والتدين المغشوش والنظرة السطحية والتمسك بالقشور، وغاب ترتيب الأولويات وفقه المرحلة وارتجت الأخلاق ومنظومة القيم وغابت المساحة وتقلصت الجغرافيا وحملت معها طوابير التعقل والتدبر والاستراتيجيا!

هذه القصة -وأمثالها كثيرة- تعطي الخيط الحريري ومربط الفرس للأزمة الطائفية في العراق رغم تعقيداتها ودخول أطراف متعددة إقليمية ودولية ومحلية في أجنداتها وحساباتها الضيقة والموسعة، زيادة على وجود احتلال نال من العراق وحال دون استقراره وأمنه..

د.خالد الطراولي □

أصبحت الطائفية تقود الحاضر العراقي ومعركة وجوده متجاوزة كل الخطوط الحمراء وسقط الإنسان ومعه حقوقه، وخرج علينا مارد من أعماق أعماق التاريخ، ظننناه ميتا وظنه البعض نائما فأيقظوه فكانت الفتنة وكان البوار!

الحالة العراقية لم تعد محلية ولا حتى إقليمية ولا حتى دولية ولكنها دخلت المشاعر والعواطف وضربت موطنا في المخيال الإسلامي عموما والعربي خاصة.

لم يكن الكلام عن طوائف المسلمين لدى عامة الناس محل حديث يومي أو أمسية شعرية أو لقاء أسري، لم يعرف العديد تقسيمات تاريخهم الصعب إلا من خلال دراسات مختصة أو دردشات متقدمة جمعتها جامعات وندوات ضيقة ولم تتعد أعتاب هذه الملتقيات، وانحسرت غالبا في مجموعة بحاثة وعلماء..

لم ينتبه بعض العامة إلى أنهم ينتسبون إلى مذهب ديني يختلف عن الآخر إلا لما رأوا بعضا من المتطرفين يحملون في يد قرآنا كريما وفي اليد الأخرى سيفا أو مسدسا ويرفعون لافتة كتب عليها بخط عربي أصيل نحن سنة مسلمون وما سوانا باطل كافر، تقابلهم في المرآة نفس الوجوه ونفس الحالة ونفس الكتابة مع بعض التغيير البسيط.. نحن شيعة مسلمون وما سوانا باطل كافر..

أي حوار بين السنة والشيعة خارج الأطر الضيقة الأكاديمية الناضجة يعد حوارا فاشلا لأنه حوار بين تاريخين وروايتين وثابتين ومقدسين حسب كل طرف ولا يمكن أن يؤول إلا إلى الغليان وتحريك المواجع وتجريم البعض للبعض تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً

كانت الثورة الإسلامية في إيران ثورة كل المسلمين، وكانت المقاومة اللبنانية مقاومة كل المسلمين، وكانت النجاحات أو الانتصارات هنا وهناك انتصارات ونجاحات كل المسلمين، لم يخطر ببال العامة من الناس أن أمامهم دولة شيعية ومقاومة شيعية، لم ينظر أهل الديار إلى أن الإمام الخميني كان فقيها شيعيا وأن نصر الله زعيم شيعي..

لم تهتم العامة ولا حتى الكثير من الخاصة وهي عالمة بذلك بهذه المرجعية، كل همها أن الجميع ينتسب إلى هذا الصرح العظيم الإسلام! وأن هؤلاء الشخصيات ليسوا زعماء إيران أو لبنان ولكن زعماء أمة تبحث عن الوقوف من جديد، تبحث عن كرامة مهزوزة وتريد استعادة مجد الأجيال.

كان حلما جميلا لعله لم ينته تماما، ولكنه ارتج كله وسقطت بعض أطرافه في انتظار السقوط النهائي لا قدر الله، أو الترميم وإعادة البناء من جديد.

كان المشهد جميلا تبرز على أطرافه أشجار باسقات تحمل ثمارا رطبة وطيبة تؤتي أكلها ولو بعد حين، غير أنه سرعان ما ظهرت كأوراق خريف صفراء تتسارع للسقوط لتظهر الصورة عارية بدون مساحيق أو رتوش.

أفاضت الحالة العراقية سمومها وتأثيراتها على المخيال الفردي والمجتمعي خارج حدودها، ورجت اقتناعاته وأيقظت العديد من الكوابيس والشياطين النائمة في كتب صفراء فاقع لونها لا تسر الناظرين، يعلو أطرافها الغبار من كل ناحية ولا ترتاح النفس إلى لمسها أو تنحية ما علق بها من رماد..

فبرزت علينا خنادق حسبناها من ورق خفيف.. قتل على الهوية، سيارات مفخخة داخل الأسواق والأماكن العامة، اغتيالات للعلماء وقتل للنساء والشيوخ والأطفال، تفجير لأماكن العبادة، إجهاز على المرضى والجرحى في المستشفيات، تهجير للأسر وإفراغ البيوت والأحياء من أهلها، تشريد خارج الوطن، تفنن في التعذيب حيث اكتشف العالم ثقوب الرأس بالآلات الحادة والمثاقيب، أقوال وأفعال وأهوال يندى لها الجبين وتجعل الولدان شيبا..

ثم جاء مقتل الرئيس السابق في يوم عيد وعلى ترانيم طائفية مقززة ومرعبة استفزت المشاعر والوجدان لتزيد المشهد ظلمة والخندق اتساعا وتقتلع ما بقي من جسور.

خرج المارد من قمقمه وعبر الحدود واستوطن العقول والمشاعر والعواطف وظهرت العداوة بين طرفي الأمة، واستدعِيَ التاريخ من دهاليزه المظلمة، واعتبر البعض أن بني أمية لا يزالون يسكنون الشام، وأن أحفادا لهم يحملون تبعاتهم، فالثأر الثأر للحسين رضي الله عنه ولو من حفيد الجيل المائة!

وحمل الطرف المقابل معوله واعتلى صهوة جواد جند الشام وفيلق عمر وخرجت مقولات الروافض والتكفير والتجهيل.. البعض يرى مقتل الحسين رضي الله عنه يحمله أحفاد عمرو بن سعد من أهل العراق ومن خارج العراق، والآخر يجيبه استفزازا وجهلا قتل يزيد رضي الله عنه الحسين رضي الله عنه!

دخلت الأمة ولا شك أحد المسارات الخطيرة التي تضرب وجودها بوصفها وحدة يتزعمها رسول واحد ويجمعها كتاب واحد وتحمل عنوانا واحدا تحت يافطة مشتركة واحدة..

كان التشتت السياسي لهذه الأمة رغبة أعدائها، فكانت سايس بيكو وحصل المحظور، وانقسمت إلى كيانات وتجمعات وإمارات ودول، وهي لا تزال تسعى إلى مزيد من التشرذم والتقسيم في العراق والسودان، وكأنه هذا قدرها والعالم من حولها يتجمع ويتوحد..

كان التشتت الاقتصادي عنوان تخلفها، فلم تستطع ولو ببسيط الأعمال أن تكون مجمعا اقتصاديا بين أطرافها ومقومات وحدتها أسهل وأيسر، من لغة وثقافة وتاريخ مشترك..

لكن هذه الأصناف من التشتت والانقسام، على خطورتها، أبقت نافذة ولو صغيرة من الأمل المعلق على الوعي غير المغشوش والعزيمة الصادقة في الأجيال القادمة، وعلى تحركات الواقع الدولي وشطحاته ومصالحه.

هذه الانقسامات وإن كانت ترعاها وتدفع لها مصالح خاصة من الداخل والخارج، تنحصر في الغالب في نخب حاكمة ومجموعات تسلط تلتقي مصالحها مع مصالح لوبيات ودول، وهي تتضارب كليا مع رغبة الشعوب وإراداتها واندفاعها نحو التحرر والتوحد والتجمع والالتقاء، وهو ما يخفف المأساة ويفتح أنوار الأمل ولو كان من كوة ضيقة!

غير أن التشتت الحالي المبني على المواجهة الطائفية، لم يبق في إطار ضيق من النخبة والصفوة والحكومات والمسؤولين والقادة، ولكنه يكاد ينزل في الإطار العام ويملأ العقول ويستوطن العواطف والمشاعر ويتنزل في وسط العامة ويصبح يافطة تحملها الشوارع والأزقة والبيوت، ويغدو عنوان وجود! وهنا المأساة وهنا مكمن الخطر المحدق ومربط الحالقة التي لا تبقي ولا تذر.

لقد استند التشتت الحالي إلى المرجعيات الدينية في استدعاء التاريخ، واعتمد على الثوابت العقدية عند كل طرف، وعلى مبادئ مقدسة عند البعض ومعصومة عند الطرف الآخر، واختلطت الموازين والتجأ الجميع إلى مسانيده ورواياته واستدعى كتبه الصفراء واستنفر أمواته وأحياءه.

كان التشتت السياسي لهذه الأمة رغبة أعدائها، فكانت سايس بيكو وحصل المحظور، وانقسمت إلى كيانات وتجمعات وإمارات ودول، وهي لا تزال تسعى إلى مزيد من التشرذم والتقسيم في العراق والسودان، وكأنه هذا قدرها والعالم من حولها يتجمع ويتوحد..

وظهر الزيغ عند البعض تقربا عند الآخر، والتزكية عند طرف لؤما واعوجاجا عند آخرين، والخير شرا والشر خيرا، وولج البعض مناطق التحريم والتحليل والإيمان والكفر ودخل الجميع في أنفاق من سواد وظلمة عارمة.. وغابت النسبية وغلب الإطلاق وسقط الضحايا!

ما العمل؟ لم يعد من المجدي والفعال اليوم وغدا الحديث عن مصالحة بين طرفي الأمة تستند إلى ندوات تقارب، ودعاوى أخلاقية للقبول بالآخر تعتمد على مجموعة من القيم العامة والتعويل على تفهم البعض للبعض في تميزه وخصوصياته.

لم يعد كافياً اليوم الدعوة إلى اجتماعات عامة بين الأطراف والخروج من القاعات بالتقبيل والتهليل والاستبشار المغشوش المبني خصوصا على المجاملات.

ولن يكون حلا ما يطرحه اليوم بعض الفقهاء والكتاب من لغة المصارحة التي لن تزيد النار إلا توهجا، والتي ستزيد في الإيذاء وتعميق الخنادق وقلع الجسور، وهذا ما شهدته آخيرا بعض الندوات وما وقع فيها من عدم تفهم وأذيات متبادلة.

ولقد أخطأت بعض المحطات الفضائية ومواقع الإنترنت في فتح منابرها لما ادعته بوعي أو بغير وعي من المناظرة والمصارحة وتناطح الأفكار وضرب الرأي بالرأي بين الشيعة والسنة.

ولعلي لن أكون مشطا لو زعمت أن هذه اللقاءات والحوارات كانت منبتا للحساسيات وتعميقا للفجوات وإشعالا لنيران كانت خامدة، وكم تحولت بعض الحصص التلفزية الحوارية وبعض المقالات المتقابلة إلى تشنجات وهمز ولمز وشتم مقنع.

ولقد ظن البعض بكل بساطة ومثالية خاطئة أن فتح هذا الباب للتناظر يمكن أن يحل مشكلا يتشابك فيه التاريخ والسياسة والدين والعادة والتقاليد منذ أكثر من أربعة عشر قرنا مليئة بالضغائن والدماء والدموع والجور والعداوة.

إن أي حوار بين الجانبين خارج الأطر الضيقة الأكاديمية الناضجة -مع أننا لا نرى له أيضا موجبا ولا نراه أولوية- حوار فاشل لأنه حوار بين تاريخين وروايتين وثابتين ومقدسين حسب كل طرف ولا يمكن أن يؤول إلا إلى غليان وانفلات وإحياء الكوابيس وتحريك المواجع وتجريم البعض للبعض تاريخا وحاضرا ومستقبلا!

لقد استندت كل هذه اللقاءات والندوات إلى منهجية واضحة، تتأسس على استدعاء التاريخ وتعبيد الطريق لدخوله تحت الأضواء الكاشفة أحيانا، أو تهيئته مكنونا في الصدور أحيانا أخرى، وتقديمه ولو بلطف أو بمجاملة، ولو على طبق فضي يتلألأ بالنوايا الطيبة ومعسول الكلام..

فمجرد ملامسة هذا التاريخ هو دعوة الماضي الحزين وملامسة قنابل موقوتة وفتح البعبع الحامل للمارد النائم على أصوات الكوابيس.

هذه هي المنهجية الخطأ التي أثبتت عقمها وخطورتها والتي ندعو إلى تنحيتها، نريد اليوم مغادرة هذا التاريخ بسرعة، نريد الصمت، نريد أن يلتزم كل طرف بإطاره وقراءاته ورواياته وحتى شطحاته، وإذا التقينا فعلى وليمة أو مأدبة غداء.

إن هذا التاريخ هو مصيبتنا إذا استعملنا قراءته ضد بعضنا البعض، وهو جزء من خلاصنا إذا أحسن كل طرف منا قراءته في إطاره وفي حدود ما يستدعيه واقعه الذاتي ومصيره، بعيدا عن لغة الاستفزاز والإثارة والبناء على ردات الفعل أو على إنهاء الآخر وعدمه.

إن التعايش سلوك صامت لا ينبش في القبور ولا يدخل المقابر، سلوك يعيش اللحظة بمنطلقاتها وواقعيتها وإنسانيتها، وينظر إلى الشخص الإنسان بما تحمله لحظة وجوده من حاجة أو فضل، دون الغوص في ما وراء الصورة أو ظلها من انعكاسات وتضاريس وكهوف!

إن قرآننا لم يكن قرآن شيعة أو سنة ولكنه قرآن المسلمين، ولم يكن محمد صلى الله عليه وسلم سنيا أو شيعيا ولكنه حنيفا مسلما ولم يكن من المشركين.

□ كاتب تونسي

أزمة مصرفية أم أزمة النهج الرأسمالي ؟

قد تخرج الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى من هذه الأزمة ولو لفترة مؤقتة، عبر عمليات إنقاذ مالي عملاقة، ولكن الثابت أن الوجه المتشدد للرأسمالية ظهر الآن بأقبح صورة. طبقا لخطة الإنقاذ الأميركية فإن حجم الخسائر التي تتحملها الدولة أكبر بكثير من أن تكفي الضرائب السنوية لتغطيتها، ويعني هذا أن تقترض الدولة لتغطي خسائر أصحاب رؤوس الأموال

نبيل شبيب □

ما يلفت النظر في الأزمة المالية المصرفية أن درجة الأضرار والأخطار التي أصابت دولا أخرى -عدا الولايات المتحدة- تتناسب طردا مع درجة «حدّة» تطبيق الرأسمالية فيها. ونعلم أن من أسماء «العولمة» -كما أظهرت السنوات الماضية- «الرأسمالية المتشدّدة» القائمة على أرضية «الليبرالية الجديدة».

أزمة الرأسمالية المتشددة

الواقع أن انتشار الرأسمالية المتشددة لم يكن مع انهيار الشيوعية وتفكك المعسكر الشرقي، إنما بلغ آنذاك محطة متقدمة جديدة، أما بداية انتقال رأسمالية آدم سميث إلى مرحلة التشدد أو عودتها إلى التشدد، فكانت في أواخر السبعينيات ومطالع الثمانينيات من القرن الميلادي العشرين في عهد رونالد ريغان في الولايات المتحدة، وتزامن ذلك مع انتشار أفكار المسيحية الصهيونية والمحافظين الجدد. وقد شملت سياسته فيما شملت القضاء على بقايا قوة النقابات العمالية، والتأمينات الصحية والاجتماعية، ورفع بقايا القيود على رؤوس الأموال، وتصعيد نفقات التسلح، حتى عرف ذلك النهج الاقتصادي من بعده بالسياسة «الريغانية».

آنذاك لم تكن جميع الدول الأوروبية الغربية في أوضاع تسمح باتباع النهج نفسه، فكلما كانت الدولة الغربية أقرب جغرافيا إلى الحدود الفاصلة بين المعسكرين، كانت أكثر حذرا في ممارسة الضغوط الرأسمالية على الطبقات الفقيرة لا سيما العمال، خشية ازدياد انتشار الشيوعية غربا، والتي كانت -بغض النظر عن مساوئها- متميزة بالضمانات الاجتماعية على حد أدنى شامل للسكان.

وهذا ما جعل الدول الإسكندنافية المجاورة للحدود السوفياتية السابقة معروفة بارتفاع مستوى هذه الضمانات، كما عُرف النظام الرأسمالي في ألمانيا الغربية والمجاور مباشرة للنظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية آنذاك باسم نظام السوق الاجتماعية (تمييزا عن تعبير السوق الحرة).

ومع ملاحظة أن بريطانيا هي الأبعد جغرافيا عن الحدود الشرقية، يلاحظ أيضا انتشار الرأسمالية المتشددة فيها مبكرا، على نهج مماثل لنهج ريغان، وعُرفت به رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر، كما عرف نهجها بالسياسة «التاتشرية».

لاغرابة إذن أن تكون أشدّ الدول الأوروبية تعرضا لمخاطر الانهيارات المصرفية في الوقت الحاضر هي بريطانيا، وتليها إسبانيا، وهي بعد بريطانيا الأكثر ارتباطا بشبكة المال والاقتصاد الأميركي، وتأتي في مرتبة تالية فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

أما فترة ما بعد الشيوعية فقد شهدت ازدياد انتشار الرأسمالية المتشددة، إلى درجة أن غالبية الأحزاب «الاشتراكية الديمقراطية» الأوروبية أصبحت أحزابا يمينية.

إنقاذ مَن؟

الأزمة بمنظورها الرأسمالي أزمة أصحاب رؤوس الأموال، من مالكي المصارف المالية وشركات التأمين في الدرجة الأولى وأصحاب الحصص الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حتى بلغت ثروات أقل من ٪5 من البشر ما يساوي ثروات أكثر من ٪80 من «البشر» الآخرين. هي أزمتهم ولكن ليس بمعنى انقلاب أوضاعهم من الرفاهية إلى فقر مدقع وبؤس مفزع، بل لهذه الأزمة محوران: أولهما كثافة الأخطاء التي أدت إلى تناقص الأرباح أو انقلابها جزئيا إلى خسائر، والثاني فقدان الثقة المتبادلة «بينهم»، والمقصود هنا هو «الثقة المالية» بمعنى توقع تسديد ما يقرضه مصرف لمصرف آخر.

وقد كانت القاعدة الذهبية للرأسمالية منذ عهد آدم سميث تقوم على «حرية رأس المال» بمعنى إعفائه من كل ضابط قانوني -ناهيك عن الأخلاقي- في ميدان تشغيله، وأن كل ما عدا ذلك، كالأسعار.. أي تكاليف الحياة على العامة، أو كسوق اليد العاملة.. أي طلب الرزق بالجهد البشري، أو كالتطوّر التقني والعلمي.. أي إيجاد خدمات ومنتجات جديدة.. جميع ذلك يتحقق -أو يفترض تحقيقه- من خلال التنافس بين مالكي رؤوس الأموال وسعي كل منهم لتحقيق كسب مادي لنفسه أكثر من الآخر، وهذا ما يعنيه التعبير الشائع في الغرب: السوق تنظم نفسها بنفسها.

افتقاد الضوابط كان من وراء تصرّف عدد محدود من المضاربين الماليين عبر ثروات مالية كبرى بمصائر بعض الدول كما كان مع جنوب شرق آسيا قبل سنوات، وكما كادت تتعرض لمثيله آنذاك شبكة العلاقات المالية في أوروبا الغربية نفسها، أثناء بحث الولايات المتحدة عن سبب بديل لاستمرار الهيمنة على القارة بعد سقوط السبب الرئيسي في الحرب الباردة، أي ما كان يرمز إليه تعبير «المظلة النووية الواقية»، وكانت الأزمة النقدية الأوروبية آنذاك من أسباب التعجيل في إنشاء منطقة اليورو الموحدة، بديلا عما كان يسمّى نظام الأفعى المالية، بمعنى ربط أسعار أهم العملات الأوروبية بعضها ببعض ارتفاعا وانخفاضا في نطاق نسبة مئوية متدنية.

وافتقاد الضوابط هو أيضا من وراء «امتصاص» ثروات الآخرين، تحت عناوين تحرير التجارة والاستثمار، واستخدام كلمة «تحرير» الجذابة هنا يشوّه المعنى الأصلي لها، فتفاوت القدرة بين بلد صغير كالأردن مثلا والقوى المالية في بلد كبير كالولايات المتحدة مثلا مقابلا، يجعل «تحرير» التجارة بينهما عبارة عن فتح أبواب المكاسب في اتجاه واحد، عند مراعاة ما يمكن تبادله من سلع وخدمات وتحقيقه من عائدات.

وافتقاد الضوابط هو أيضا من وراء الأزمة المصرفية الحالية، مع فارق بالغ الأهمية، وهو أن الحصيلة الأخطر فيها لا تصيب الطبقات الفقيرة والمعدومة والشعوب التي تعاني من الجوع والمرض والتشريد في أنحاء العالم، والتي تتدفق ثروات بلادها من خامات وطاقات إلى مصانع الرأسماليين في الغرب وجيوبهم، إنما أصبحت حصيلة الأزمة الراهنة على حساب قطاعات كبيرة من الشعوب الغربية -لا سيما الشعب الأميركي- الأقرب إلى الطبقة المتوسطة.

أصحاب العقارات القائمة على قروض مصرفية والذين أصبحوا بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية (الغذاء والطاقة) عاجزين عن سداد الالتزامات الشهرية، وبالتالي عرضة للطرد من تلك العقارات.. هؤلاء ليسوا من أفقر الفقراء ولا هم من الأثرياء، ولكن عجلة الاقتصاد تقوم عليهم، فهم عصب الحركة الإنتاجية والاستهلاكية في كل بلد رأسمالي، وهم من لا يستطيع أصحاب رؤوس الأموال الاستمرار من دونهم على طريق تحقيق المكاسب وتصعيد حجم الأرباح باطراد، وهم أيضا من يحرص النظام الرأسمالي عموما على أن يحصلوا على قدر «مدروس» من الدخل، بما يكفي لمتابعة الحياة الاقتصادية من خلالهم.

أعباء الإنقاذ

هنا يتوجب السؤال: ما معنى كلمة «إنقاذ» في الخطة الأميركية العملاقة، والتي تنفذ دول رأسمالية أخرى -كل على قدر تفاقم الأزمة فيها- خططا تشابهها، وإن تجنبت إعطاءها العنوان ذاته؟

هل المقصود إنقاذ الطبقة المتوسطة.. إنقاذ الاقتصاد الوطني.. إنقاذ حركة الإنتاج والاستهلاك؟

إن الخطة الموضوعة وما سبقها من خطوات مبدئية ليست ابتكارا جديدا، فكثيرا ما جرى إنقاذ مصرف مالي أو مؤسسة أو شركة كبرى بالأسلوب نفسه، إنّما لم يكن ذلك في يوم من الأيام بحجم ما بلغه الآن دفعة واحدة.

تقول الخطط المعنية بوضوح ما محوره: قيام الدولة بتخليص المصارف المالية من الصفقات والعقود الخاسرة، وترك المضمونة الرابحة منها للمصارف نفسها، ويعني هذا واقعيا:

-1 تتحمل الدولة الخسائر.. فتُعفى المصارف المالية من نتائج عملها وأخطائها الجسيمة بتأثير الرغبة في حصد أكبر قدر من الأرباح والعائدات الربوية بأسرع وقت، ويتحمل تلك النتائج دافعو الضرائب، فالدولة ليست «مالكة لثروة ذاتية»!

-2 تعني كلمة «تُعفى» هنا إعفاء أصحاب الثروات المالية الحقيقيين من المحاسبة أيضا، فهؤلاء لا تحاول الدولة أصلا تحميلهم المسؤولية، وبالتالي لا تصل إليهم أيدي المحاسبة «الجزئية» التي تصل إلى مدراء الأعمال التنفيذيين -أي الموظفين واقعيا- ممن يخسرون أمكنة عملهم، فيعين أصحاب الثروات سواهم، سواء كان ذلك في المنشآت المالية نفسها بعد إنقاذها، أو من خلال إقامة بدائل عنها!

-3 حجم الخسائر التي تتحملها الدولة أكبر بكثير من أن تكفي الضرائب السنوية لتغطيتها، ويعني هذا أن «تقترض الدولة» لتغطي خسائر أصحاب رؤوس المال!

-4 الدولة تقترض من أصحاب رؤوس الأموال أنفسهم (المصارف)!

-5 الحصيلة: الدولة تأخذ من أصحاب رؤوس الأموال عقود القروض الخاسرة، وتوقع معهم عقود قروض مضمونة، وضمانها قائم في أن الدولة في نظام رأسمالي تسدد ما عليها دوما، مع الزيادات الربوية المضاعفة!

-6 عندما تتخلص المصارف من العقود الفاسدة تتجدد «الثقة» بها.. والمقصود هو الثقة المتبادلة بين أصحابها، فعلاقاتها قائمة على إقراض بعضها بعضا، كلما نشأت حاجة لتنفيذ مشروع ضخم سواء داخل البلاد أو خارجها!

-7 تسديد القروض الضخمة المترتبة على الدولة مع مضاعفتها ربوياً يحتاج إلى عشرات السنين، ولا يتحقق دون جباية المزيد من الضرائب السنوية من عامة السكان وليس من «أرباح الشركات»، وهذا بالذات ما كان يعنيه إصرار اليمين الأميركي (من الجمهوريين) على إدخال تعديلات جزئية على الخطة المطروحة، تُلزم الدولة -وليس أصحاب المال- بتخفيف جزئي لأعباء القروض المتراكمة على الطبقة المتوسطة، وذلك بالاعتماد على القروض الضخمة الجديدة في عنق الدولة.. أي في عنق أجيال قادمة، لصالح من يعطي القروض.. أي أصحاب المال!

الأزمة الأعمق مغزى

دورة رهيبة لرأس المال في أحرج أزمة تعترض أصحابه، ومن العسير تصوّر أن هؤلاء ومن يمثلهم أو يعتمد عليهم في جهاز الدولة، يمكن أن يضع «حلا آخر» غير تلك الخطة العملاقة أو ما يشابهها مفعولا.

لقد كان وما يزال أهم عنصر في الرأسمالية المتشددة وغير المتشددة، هو تخفيف الأعباء على الشركات والمصارف المالية، لأن الفكر الرأسمالي نفسه يقوم على أن «الاقتصاد» هو المعاملات الجارية بين المصارف والشركات الكبرى، فإن حقق مالكوها الرأسماليون أرباحا متزايدة أقدموا على مشاريع جديدة يفترض أن توجد أماكن عمل جديدة، لتخفف العبء المعيشي عن الطبقة المتوسطة فتتمكن من تسديد ما عليها.. مثل القروض العقارية والرسوم الضرائبية المتزايدة، وبالتالي يستمر وجودها عصبا لاستمرار حركة الإنتاج والاستهلاك في الدولة.

لهذا تتحول عملية إنقاذ الاقتصاد الرأسمالي إلى عملية توزيع الأعباء بالتساوي على أكبر عدد ممكن من عامة المواطنين -على غرار توزيع الفقر بالتساوي كما اتُهمت الشيوعية- مع استثناء الطبقة المهيمنة ماليا، ربما على غرار ما كان في الدول الشيوعية أيضا من استثناء الطبقة الحزبية والعسكرية الحاكمة واقعيا.

قد تخرج الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى من هذه الأزمة ولو لفترة مؤقتة عبر «عمليات إنقاذ مالي عملاقة»، ولكن الثابت أن الوجه المتشدد للرأسمالية ظهر الآن بأقبح صورة، وأن هذه الصورة لم تعد تخفى على أنصار الرأسمالية من عامة السكان، والذين لم يرتبط تأييدهم لها بالرفاهية المعيشية فقط، بل ارتبط أيضا بتصويرها هي الشقيق التوأم للتحرر من مختلف القيود، مع تصوير ذلك هدفا جديرا بالعمل من أجله والدفاع عنه، وهنا يكمن محور الارتباط الوثيق بين الرأسمالية وتطوّرها إلى متشددة، وبين «الليبرالية» وما بات يوصف من مراحلها بالجديدة!

ولقد كان مفكرو «نادي روما» يحذرون منذ نصف قرن من أن اعتبار النمو الاقتصادي هو معيار التقدم، والسعي لزيادته باطراد، وهو في واقعه نمو عائدات أصحاب المال والأعمال تحديدا، لا بد أن يوصل إلى انهيارات خطيرة، مثلما حذر سواهم من أن للتطور التقني والعلمي حدودا يجب وضعها في الحسبان.

وجميع ذلك لم يؤثر على انتشار «السلعنة» في ظل الرأسمالية -على حد تعبير عبد الوهاب المسيري رحمه الله، مترجما لظاهرة يكتب عنها بعض مفكري الغرب وفلاسفته- فباتت صناعة السلع والخدمات وترويجها وتسويقها هدفا بحد ذاته، أو جزءا من هدف تحقيق مزيد من العائدات بأي وسيلة وأي ثمن، بما في ذلك الحروب، وبالتالي لتحقيق مزيد من الهيمنة المالية، دون وضع حقيقة الاحتياجات البشرية بعين الاعتبار، ناهيك عن أي درجة من الحرص على عدالة اجتماعية أو مادية.. بل حتى أصبحت قيمة «الإنسان» نفسه مرتبطة بسَلعنته، بمعنى تصويره «سلعة» والتعامل معه على هذا الأساس.

إن الأمر الأهم والأعمق مغزى وتأثيرا مستقبليا من الأزمة المالية هو أزمة الفكر الذي صنعها، ولا يوجد أي مؤشر على «خطة عملاقة» ولا خطة جانبية لإنقاذه من الانهيار. ومن طبيعة سقوط الأفكار وانهيارها أن يحتاج إلى زمن.

ولكن المؤكد أن السؤال الواجب طرحه لم يعد: هل تنهار الرأسمالية والفكر الذي أوجدها؟.. بل هو السؤال: متى؟

□ كاتب سوري